



اللجنة السعودية لكرة قدم الطاولة
SAUDI TABLE-SOCCER COMMITTEE

لائحة الحكام

المحتويات	
التعاريف	
الباب الأول (النواحي الفنية)	
الفصل الأول	رتب الحكام
الفصل الثاني	الشروط والدرجات
الفصل الثالث	دورات الحكام - اللجان - الأشراف - المكافآت
الفصل الرابع	الاختبارات
الفصل الخامس	الاعتماد
الفصل السادس	لجان الحكام
الفصل السابع	العقوبات
	الباب الثاني (النواحي المالية)
الفصل الأول	المكافآت
الفصل الثاني	الإركاب والبدلات
الفصل الثالث	الحكم الرابع والمراقبون
الفصل الرابع	البطولات - عدد الأيام - الحكام
الفصل الخامس	إجراءات الصرف
الفصل السادس	الأحكام العامة

مادة (1):

يقصد بالعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها:-

- (1/1) الوزارة -----وزارة الرياضة .
- (2/1) الوزير-----وزير الرياضة .
- (3/1) الوكالة-----الإدارة العامة لشؤون الرياضة
- (4/1) المعهد -----معهد إعداد القادة.
- (5/1) اللجنة-----اللجنة السعودية لكرة قدم الطاولة
- (6/1) اللجنة الرئيسية-----اللجنة الرئيسية للحكام .
- (7/1) اللجنة الفرعية-----اللجنة الفرعية للحكام في منطقة أو المحافظة
- (8/1) الحكم-----الحكم المعتمد رسمياً.
- (9/1) المكتب-----وزارة الرياضة بالمناطق.

الباب الأول: النواحي الفنية

الفصل الأول : (رتب الحكام)

مادة(2): يصنف الحكام بناء على تصنيف لجنة اللوائح بالاتحاد الدولي الى الرتب التالية:-

- حكم مساعد Assistant Referee
- حكم محلي Regional Referee
- حكم وطني National Referee
- حكم دولي (نجمه واحد) International Referee – One Star
- حكم دولي (نجمتين) International Referee – Two Stars

تعين (لجنة الحكام) الحكام المعتمدين الجدد على رتبة حكم مساعد وذلك حتى يجرى لهم التقييم المناسب ثم يرقون الى المستوى الملائم استناداً الى الخبرة والقدرة . تمتلك لجنة الحكام صلاحية ترقية الحكام حتى رتبة حكم وطني ويجوز لهم العرض على لجنة اللوائح بالاتحاد الدولي لطلب التعيين على الرتب الأعلى .

(1/2)الحكم المساعد : حكم مساعد Assistant Referee

وهو الحكم المستجد بعد اجتيازه دورة اعداد الحكام المستجدين ويحظر على الحكم المساعد تحكيم المباريات دون وجود حكم برتبة اعلى عند الطاولة ، حيث يعتبر الحكم المساعد في طور التدريب حتى يجرى له التقييم المناسب ويرقى الى المستوى التالي ما لم ترى لجنة الحكام غير ذلك.

(2/2) حكم محلي Regional Referee:

وهو الحكم الذي امضى سنته على رتبة حكم مستجد او رأت اللجنة ترقية نظرا لتطور مستواه ومشاركته العديدة والناجحة ويجوز للحكام المحليين تحكيم المباريات بدون حكم اعلى رتبة وذلك في بطولات جولته المحترفين (Pro Tour) التابعة للاتحاد الدولي ضمن مناطقهم الجغرافية المحلية ، ويمنع الحكم المحلي من التحكيم بمباريات بطولات الأساتذة (Masters) ومسابقات سلسلة البطولات الدولية أو العالمية (International or World Series) بدون وجود حكم برتبة اعلى

(3/2) :حكم وطني

هو الحكم الذي امضى سنته كحكم محلي اورأت لجنة الحكام ترقية نظرا لتطور مستواه ومشاركته العديدة والناجحة ويجوز للحكم الوطني تحكيم المباريات بدون وجود حكم اعلى رتبة وذلك في جميع بطولات الاتحاد الدولي المقامة داخل بلدانهم او منطقتهم المحلية باستثناء مسابقات سلسلة البطولات العالمية

(4/2) الحكم الدولي نجمة واحدة:

وهو الذي امضى سنتين كحكم وطني وتم ترشيحة لدورة الحكام الدوليين التي يقيمها الاتحاد الدولي واجتازها بعد الاخذ في الاعتبار بعدة عوامل منها المعرفة التامة بالقوانين والقواعد ، و بروز السلطة التحكيمية ، و حوز احترام اللاعبين والحكام الآخرين . يحق للحكام الدوليين التحكيم في أي بطولت من بطولات الاتحاد الدولي دون ايت قيود.

(5/2) الحكم الدولي نجمتين :

وهو الحكم الذي امضى سنت كحكم دولي نجمة واحدة وتم ترشيحة لدورة الحكام الدوليين التي يقيمها الاتحاد الدولي واجتازها بعد الاخذ في الاعتبار بعدة عوامل منها المعرفة التامة بالقوانين والقواعد ، و بروز السلطة التحكيمية ، و حوز احترام اللاعبين والحكام الآخرين . يحق للحكام الدوليين التحكيم في أي بطولت من بطولات الاتحاد الدولي دون ايت قيود

الفصل الثاني : (الشروط ودرجات الحكام والترقية)

يجب ألا يكون الحكم في مختلف درجات التحكيم (في الأنشطة المحلية) عضواً في : (مجلس إدارة أي اتحاد - أو لجنة-أو ناد رياضي).

مادة (3):

يجب أن تتوفر في المتقدم لدورات الحكام المستجدين الشروط التالية:

(1/3) أن يكون سعودي الجنسية.

(2/3) إلا يقل مؤهله العلمي عن الثانوية العامة أو ما يعادلها.

(3/3) أن يكون حسن السيرة والسلوك.

(4/3) ألا يقل عمره عن (١٧) سبعة عشر سنة كحد أدنى ولا يزيد عن يجوز خفض المؤهل الدراسي إلى الكفاءة المتوسطة أو ما يعادلها كحد أدنى للاعبين الذين سبق لهم ممارسة اللعبة بشكل احترافي.

(5/3) أن يجتاز الكشف الطبي بنجاح (بموجب تقرير طبي) .

(6/3) ان يجتاز الدورات الرسمية التي يقيمها المعهد او اللجنة.

مادة (4):

يتدرج الحكم بدرجات التحكيم المختلفة وفق الشروط التالية :

(1/4) الحكم المساعد :

هو الحكم الذي اجتاز دورة الحكام المستجدين أو مستوى أول بنجاح وتم اعتماده.

(2/4) حكم المحلي :

يتم ترقيته وفق الآتي :

(1/2/4) أمضى مدة عام كامل على الأقل كحكم مساعد .

(2/2/4) شارك بنجاح في إدارة المباريات أو البطولات أو المسابقات التي كلف بها .

(4/3) حكم وطني :

- أمضى مدة عامين كاملين على الأقل كحكم محلي بالدرجة الثالثة . (1/3/4)
- شارك بنجاح في إدارة المباريات أو البطولات أو المسابقات التي كلف بها . (2/3/4)
- ترشيحه من الاتحاد لدورة الترقية . (3/3/4)
- اجتيازه بنجاح لدورة الترقية . (4/3/4)

(4/4) حكم دولي نجمة :

- أمضى مدة عامين على الأقل كحكم وطني . (1/4/4)
- شارك بنجاح في إدارة المباريات أو البطولات أو المسابقات التي كلف بها . (2/4/4)
- ترشيحه من الاتحاد لدورة الترقية الدولية . (3/4/4)
- اجتيازه بنجاح لدورة الترقية . (4/4/4)

(5 / 4) الحكم الدولي نجمتين :

- أمضى مدة عام كامل حكم دولي نجمة واحدة . (1/5/4)
- شارك بنجاح في إدارة المباريات أو البطولات أو المسابقات التي كلف بها . (2/5/4)
- ترشيحه من الاتحاد لدورات الترقية الدولية . (3/5/4)
- أن افضلية الترشيح لدورات الترقية الدولية تعود لمستوى وكفاءة الحكم بالدرجة الأولى . (6/5/4)
- الحصول على الموافقة اللازمة من الجهة المختصة للترشيح . (7/5/4)

مادة (5) :

يبدأ احتساب المدة التي يقضيها الحكم لدرجة من تاريخ الاعتماد .

مادة (٦):

لا تحتسب مدة توقف الحكم عن مزاولة التحكم سواء لسبب دراسي أو مهني أو صحي أو لعضويته في أحدا الاتحادات أو اللجان أو الأندية الرياضية أو لعقوبة صادرة في حقه ضمن المدة التي يجب أن يقضيها في الدرجة.

الفصل الثالث (دورات الحكام : اللجان - الإشراف - المكافآت)

مادة (٧) :

تقام دورات الحكام كلما توفر العدد المناسب على ألا يقل عن (7) سبعة أشخاص لدورات الحكام وتحدد اللجنة الموعد بالتنسيق مع المعهد كما يجب على لجنة اللعبة أو المكتب تعبئة الاستمارات الخاصة بالملتحقين بالدورات قبل بدايتها مع التصديق عليها من قبل مندوب المعهد واللجنة المختصة قبل رفعها للمعهد للاعتماد .

مادة (8) :

لا يجوز دمج دورات المستجدين مع دورات حكام الترقية .

مادة (9) :

يتحمل المعهد مكافآت المحاضرين للدورات المدرجة ضمن ميزانيته بواقع (300-٢٠٠) ريال للساعة الواحدة فقط .

مادة (10) :

يجب أن يكون المحاضرين بالدورات وكذلك أعضاء لجان الاختبارات من الحكام المعتمدين من اللجنة كمحاضرين في نفس المدينة التي تقام فيها الدورة إلا في حالة تعذر ذلك و لضرورة القصوى فإن الوزارة تتحمل جميع المصاريف المترتبة على ذلك من انتداب وإركاب وخلافه .

مادة (11) :

يتولى المعهد الإشراف على جميع دورات الحكام بجميع مستوياتها للوقوف على سير العمل بها طوال فترة إقامتها وذلك بتكليف مشرف واحد لكل دورة .

مادة (12) :

يتم اركاب وانتداب ومكافأة المشرف المكلف والمحاضر للضرورة القصوى من قبل المعهد عن طريق الوزارة للدورات المدرجة ضمن ميزانية المعهد أما الدورات التي تقام على نفقة اللجنة فتتحملها اللجنة .

مادة (13) :

يجب أن يحتوي برنامج دورات الحكام على الآتي /
(1/13) دورة الحكام المستجدين :

(1/1/13) من (١٢ - ١٨) محاضرة قانون (نظري وعملي) .

(2/1/13) محاضرتين تنظيم وإدارة رياضية .

(3/1/13) محاضرتين علم النفس الرياضي .

(4/1/13) محاضرتين إصابات الملاعب وطرق إسعافها .

(5/1/13) بالنسبة لحكام الاحتياجات الخاصة محاضرتين في مجال الإعاقة .

(2/13) دورة الترقية :

(1/2/13) من (١٠ - ١٤) محاضرة قانون (نظري وعملي) .

(2/2/13) يجب ألا تقل مدة المحاضرة عن ساعة كاملة كحد أدنى (مستجدين أو ترقية) .

(3/2/13) يجب ألا تزيد المحاضرات في اليوم عن (4) أربع محاضرات (مستجدين أو ترقية) .

مادة (14) :

تتراوح مدة إقامة دورات الحكام المستجدين والترقية من (5) خمسة أيام كحد أقصى بما في ذلك فترة الاختبارات .

مادة (15):

تحدد نسبة الحضور دورات الحكام بـ (٨٥ ٪) من واقع عدد المحاضرات والشخص الذي لا يحصل على هذه النسبة لا يحق له الإستمرار أو دخول اختبارات الدورة .

الفصل الرابع (الاختبارات)

مادة (16) :

يتولى اختبارات الحكام لجنة تشكلها اللجنة من بين الحكام الدوليين المعتمدين اذ تتوفر ذلك او من ترشحه اللجنة على الا تزيد مدة عمل اللجنة عن يومين .

مادة (17) :

يجتاز اختبارات دورات حكام درجة مستجد أو الترقية من يحصل على النسب التالية :

(1/17) دورات المستجدين:

(60%) التحريري (70%) الشفوي (70%) العملي.

(2/17) دورات الترقية:

(75%) التحريري (75%) الشفوي (85%) العملي.

مادة (18) :

يجب أن يحصل الحكم المرشح للدرجة الدولية على النسبة المحددة من واقع الاختبارات التي تعقد من قبل الإتحاد للمواد التالية :

(1/18) قانون اللعبة (شفوي وتحريري) (90%) .

(2/18) معلومات عامة عن اللعبة (70%) .

(3/18) لغة أجنبية (50%) .

الفصل الخامس (الإعتقاد)

مادة (19) :

يتم اعتماد الحكام بعد نجاحهم في اختبارات كل درجة من قبل وزير الرياضة من خلال المعهد .

مادة (20) :

يمنح الحكم بعد اعتماده شهادة تحكيم معتمدة من المعهد واللجنة .

الفصل السادس (لجان الحكام)

مادة (21) :

تقوم اللجنة بتشكيل لجنة رئيسية ولجاناً فرعية إذا لزم الأمر أو مندوبين لها في المناطق والمحافظات لإدارة شؤون حكام اللعبة أو ضمها للجنة الفنية حسب ما يراه اللجنة .

مادة (22) :

تتكون لجنة الحكام الرئيسية من رئيس ومقرر وثلاثة أعضاء واللجنة الفرعية من رئيس ومقرر وعضو واحد .

مادة (23) :

تتولى اللجنة الرئيسية للحكام أومن يقوم بأعمالها المهام التالية :

(1/23) تفسير قانون اللعبة وتعميم تعديلاته الصادرة عن الاتحاد الدولي للحكام .

(2/23) الإشراف على شؤون الحكام وتنظيم سجلاتهم .

(3/23) تنفيذ تعليمات الجهة المختصة باللجنة .

(4/23) إعداد بيان بأسماء الحكام العاملين مع بيان درجاتهم ومناطقهم قبل شهر على الأقل من بداية كل موسم رياضي ولا يجوز إجراء أي تعديل على هذا البيان إلا في بداية الموسم التالي ماعدا من يتم ترقيتهم واعتمادهم .

(5 / 23) تقوم اللجنة بترشيح أو تعيين الحكام اللازمين لإدارة المباريات أو البطولات أو المسابقات والدورات المحلية وبموافقة الجهة المختصة وفق الصلاحيات المخولة لها للمشاركة الخارجية .

(6/23) التوصية بإقامة دورات المستجدين والترقية والصقل وترشيح الحكام لدورات الترقية الدولية حسب أحكام هذه اللائحة .

(7/23) متابعة أعمال اللجان الفرعية للحكام أومن يقوم مقامها إن وجدت والتوصية باتخاذ ما تراه مناسباً نحوها .

(8/23) توقيع العقوبات الموضحة بالمادة (2/26) من هذه اللائحة .

(9/23) ترشيح المحاضرين وأعضاء لجنة الاختبارات لدورات الحكام .

(10/23) تضع أو تكلف من يضع أسئلة الاختبارات التحريرية لدورات الحكام

مادة (24) :

تتولى اللجان الفرعية للحكام أو من يقوم بأعمالها في المناطق المهام التالية :

(1/24) الإشراف على شئون الحكام بالمنطقة وتنظيم سجلات شخصية لهم .

(2 / 24) تنفيذ تعليمات اللجنة واللجنة الرئيسية للحكام .

(3/24) إعداد بيان بأسماء الحكام العاملين بالمنطقة مع بيان درجاتهم وأماكن إقامتهم وسجلاتهم المدنية والحكام غير العاملين والمتقاعدين مع إبداء مرئياتها بذلك قبل شهر ونصف على الأقل من بداية كل موسم رياضي .

(4/24) تقوم اللجنة بترشيح أو تعيين الحكام اللازمين لإدارة المباريات والبطولات والدورات المقامة على مستوى المنطقة وفق الصلاحيات المخولة لها .

(5 / 24) التوصية لإقامة دورات المستجدين والترقية لحكام المنطقة .

(6/24) توقيع واقتراح العقوبات الموضحة بالمادة (3/26) من هذه اللائحة على الحكام بالمنطقة .

الفصل السابع (العقوبات)

مادة (25) :

توقع العقوبات على الحكام بقرار من اللجنة أو اللجان وفق الصلاحيات التالية :

(1/25) مجلس إدارة اللجنة :

(1/1/25) الإيقاف لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر بعد التحقيق والمساءلة.

(2/1/25) تأخير الترقية .

(3/1/25) الرفع للجهة المختصة لاتخاذ عقوبة أشد.

(2/25) اللجنة الرئيسية للحكام :

(1/2/25) لفت النظر .

(2/2/25) الإنذار .

(3/2/25) التوقيف لمدة لا تزيد عن شهر.

(4/2/25) الرفع لمجلس إدارة الاتحاد بالعقوبة الأشد وبعد موافقة مجلس إدارة الاتحاد .

(3/25) اللجنة الفرعية للحكام :

(1/3/25) لفت النظر.

(2/3/25) الإنذار .

(3/3/25) الرفع للجنة الرئيسية للحكام بالعقوبة الإشد .

الباب الثاني : النواحي المالية

الفصل الأول (المكافآت)

مادة (26) :

تصرف مكافآت ونفقات السكن والإعاشة والمواصلات للحكام بمختلف الدرجات من قبل اللجنة.

(1/26) بند مكافآت الحكام مخصص للصرف على المنافسات والبطولات والمسابقات للجنة على مستوى النشاط الداخلي فقط.

(2/26) في حالة استضافة دورة أو بطولة أو مسابقة على أرض المملكة يتم إدراج مكافآت الحكام ضمن ميزانية الدورة أو البطولة أو المسابقة المعتمدة .

(3/26) يتقاضى الحكم عن كل مباراة وذلك على النحو التالي :

رتبة الحكم	جميع بطولات اللجنة السعودية لكرة قدم الطاولة
حكم مساعد	20 ريال / المباراة الواحدة
حكم محلي	25 ريال / المباراة الواحدة
حكم وطني	25 ريال / المباراة الواحدة
حكم دولي (نجمه) و (نجمتين)	30 ريال / المباراة الواحدة

(1/3/26) يعطى الحكم الثاني المتواجد عند الطاولة مكافأة الحكم المساعد بغض النظر عن رتبته الفعلية.

(2/3/26) لا يتقاضى الحكام في البطولات التأهيلية أي مقابل مادي.

الفصل الثاني (الإركابات والبدلات)

مادة (27) :

عند تكليف أي حكم بالسفر من مكان إقامته إلى مدينة أخرى تبعد أكثر من (50) كيلومتر يتقاضى الحكم مبلغاً يضاف إلى مكافأة التحكيم المحددة في هذه اللائحة وذلك لقاء نفقات السكن والإعاشة عن كل يوم على أن يكون صرف هذا المبلغ من الدخل العام للمباراة وإذا كانت بدون دخل أو كان الدخل لا يغطي ذلك فتصرف من اللجنة وفق التالي :-

نفقات السكن والإعاشة عن كل يوم	المسافات	
	من	إلى
(50) خمسون ريال	(51) كم	(100) كم
(100) مائة ريال	(101) كم	(200) كم
(200) مائتان ريال	(201) كم	(300) كم
(300) ثلاث مائة ريال	(301) كم فما فوق	

مادة (28) :

يتقاضى الحكم إركاب وانتقال داخلي أو خارجي وفق الشروط التالية :

(1/28) بدل نقل حسب الجدول التالي :

بدل النقل	المسافات	
	من	إلى
(100) مائة ريالاً للذهاب والعودة .	(51) كم	(100) كم
(150) مائة وخمسون ريالاً للذهاب والعودة .	(101) كم	(150) كم
(200) مائتان ريال للذهاب والعودة .	(151) كم	(200) كم
(250) مائتان وخمسون ريال للذهاب والعودة .	(201) كم	(250) كم
(300) ثلاثمائة ريال للذهاب والعودة .	(251) كم	فما فوق
يصرف هذا البديل سواء حضر الحكم بسيارته الخاصة أو سيارة أجرة سواء قام بتحكيم مباراة أو أكثر في نفس المدينة		

(2/28) بالنسبة للمدن التي يوجد بها مطارات فيتم وفق الآتي :

(1/2/28) يمنح الحكم الذي يشارك في إدارة النشاط الرياضي الرسمية داخل المملكة تذكرة اركاب بالدرجة السياحية بغض النظر عن مرتبته الوظيفية.

(2/2/28) في الحالات الطارئة بسبب التأخر في إبلاغ الحكم خلال يومين فما دون من الموعد حيث لا تستطيع الجهة المختصة منحه تذكرة سفر يقوم الحكم بالسفر بوسيلته الخاصة على أن يصطحب معه شهادة من المكتب التابع له تثبت عدم صرف تذكرة سفر له ويعوض وفقاً للمادة رقم (3/2/28).

(3/2/28) في حالة تكليف الحكم في مهمة رسمية بالتحكيم خارج المملكة فيمنح تذكرة سفر وفقاً لمرتبته الوظيفية وحسب أنظمة الدولة المتبعة .

(3/28) يصرف للحكم بدل تنقلات داخلية في اليوم الواحد مبلغ مقطوع وقدره (50) خمسون ريال سواء حضر بسيارته الخاصة أو سيارة أجرة أو أي وسيلة أخرى سواء قام بتحكيم مباراة أو أكثر في نفس المدينة .

(4/28) الحكم المنتقل بالطائرة لإدارة أي نشاط رياضي رسمي من مدينته التي يقيم بها إلى أقرب مطار للمدينة المقام بها النشاط والتي ليس بها مطار فيعامل وفق ما جاء بالمادة (1/28) .

(5 / 28) يجب على الحكم المكلف لإدارة أي نشاط رياضي يتطلب الانتقال بواسطة الطيران قبل أو بعد المباراة أو المسابقة بيوم لعدم وجود رحلات طيران مباشرة إلى المدينة المقام بها النشاط أن يقدم ما يثبت بعدم وجود رحلات مباشرة قبل يوم المباراة أو المسابقة أو بعدها في هذه الحالة يصرف للحكم مايلي :

(1/5/28) أمر اركاب حسب خط السير الأقرب للوصول إلى المدينة المقام بها النشاط .

(2/5/28) نفقات السكن والإعاشة لمدة يوم .

(3/5/28) نفقات الإركاب والانتقال وفق ما ورد بالمادة (1/28) و (2/28) و (3/28) و (4/28) .

مادة (29) :

إذا تعذر إقامة مباراة أو مسابقة سبق أن تحددت بموجب جداول أو خطابات رسمية وذلك بسبب تخلف أحد الفرق أو أكثر عن المشاركة في البطولات وفق العدد المحدد لسوء الأحوال الجوية أو لأي سبب آخر يحق لهم الحصول على تعويضات السكن والإعاشة وأجور السفر التي تصرف لهم من اللجنة و المكافأة حسب ما نصت عليه المواد (27) و (28) .

الفصل الثالث (المراقبون الفنيون والإداريون)

مادة (30) :

يعامل المراقب الفني والإداري وفق التالي :
يتقاضى (المراقب الفني) حين تكليفه للمباريات من قبل الإتحاد عن أي مباراة نفس المكافآت والتعويضات والتنقلات الداخلية والخارجية المنصوص عليها في هذه اللائحة وتصرف من قبل الإتحاد

مادة (31) :

يتقاضى المراقب الإداري المكلف بمهمة الإشراف على أي مباراة أو بطولة أو مسابقة على مستوى المنطقة أو المملكة من قبل المكتب أو الجهة المختصة وفق الشروط التالية :

(1/31) يصرف للمراقب الإداري من الجهة المختصة نفس البدلات (التنقلات - الاركاب) بالإضافة للمكافأة بقدر (200) لكل يوم في البطولة .

(2/31) يصرف للمراقب الإداري من قبل المكتب بالمناطق مكافأة وقدرها (٢٠٠) ريال لكل عنكل يوم في البطولة .

(3/31) يقوم المراقب الإداري بمصادقة كشف الحضور والانصراف على بيان الحكام وتوضيح أعداد الحكام كتابه ورقما .

(4/31) يتم الإشراف على البطولات والمباريات من قبل مدير المكتب شخصياً أو بتكليف أحد الموظفين رسمياً للقيام بهذه المهمة نيابة عنه.

(5/31) يجب أن يكون المراقب الإداري مؤهلاً ولديه الخلفية الكاملة عن النشاط المطلوب مراقبته .

(6/31) تراقب الجهة المختصة والمكتب المعني كل بطولة على مستوى المملكة والبطولات بتكليف أحد موظفيها للقيام بهذه المهمة .

(7/31) يجب أن يرفق بعد نهاية كل بطولة مايلي /

(1/7/31) خطاب التكليف للموظف للقيام بالمهمة .

(2/7/31) صورة من الموافقة المسبقة لعدد المباريات أو البطولات التي تمت الموافقة عليها .

(3/7/31) تقرير المراقب للمباراة أو البطولة أو المسابقة .

مادة (32) :

عند تكليف أو الاستعانة بشخص في أي مباراة أو بطولته وهو ليس حكماً معتمداً يعامل على أساس أنه حكماً مستجد شريطة أن يكون لاعباً سابقاً في نفس اللعبة أو يحمل مؤهل رياضي .

مادة (33) :

تراجع اللجنة التوازن في تكليف عدد الحكام الدوليين في المباريات والبطولات عن حكام الدرجات الأخرى .

مادة (34) :

يجب التنسيق المسبق بين مديري المكاتب والجهة المختصة رسمياً قبل بدايته كل موسم رياضي لغرض تحديد عدد المباريات والبطولات المهمة لكل مكتب والتي تتطلب مراقبتها والحصول على الموافقة اللازمة من اللجنة قبل موعد إقامتها بوقت كاف .

الفصل الرابع (عدد الأيام – الحكام) (للبطولات والمسابقات)

مادة (35):

تحدد عدد (الأيام – الحكام) في البطولات على مستوى المنطقة والمملكة على حسب ادوار البطولة وعدد الفرق المشاركة وعدد ايام البطولة وطاولات اللعب المتوفرة ويقوم بتحديد عدد الحكام رئيس لجنة الحكام .

مادة (36):

الحكم الأول أو الحكم العام أو مدير البطولة هو المسؤول عن تثبيت حضور الحكام وقيامهم بالتحكيم في تقرير المباراة أو البطولة وفي كشف الحضور الرسمي الموقع من قبل جميع الحكام والتصديق عليه من قبل المراقب الإداري .

مادة (37):

يحق للحكم الاشتراك في اكثر من مباراة في اليوم الواحد في نفس المدينة المقام بها النشاط الرياضي الرسمي للعبة.

مادة (38):

لا يجوز للحكم استلام مكافأة عن مباراة أو بطولة أو مسابقة لم يشارك بتحكيمها وفي حالة حدوث ذلك يتخذ في حقه العقوبات التالية :

(1/38) يوقف الحكم والمسئول عن تثبيت أسماء الحكام لمدة عام .

(2/38) في حالة كونه حكماً متعاوناً يوقف مدة عام عن جميع الألعاب الرياضية .

(3/38) في حالة تكرار المخالفة يشطب الحكم من التحكيم.

الفصل الخامس (إجراءات الصرف)

مادة (39):

ترفع مسيرات مكافآت الحكام بعد تدقيقها وتصديقها عن طريق اللجنة شهرياً كحد اقصى إلى الجهة المختصة لمراجعتها وتدقيقها واحالتها الى الإدارة العامة للشؤون المالية باللجنة وفق الأنظمة المالية مشفوعة بالآتي:

(1/39) أصل + صورتين لمسير حكام المباريات للمسير الإفرادي والمسير الإجمالي

(2/39) صورة جدول المباريات

(3/39) أصل أوراق التسجيل للمباريات

(4/39) تكليف وتقرير المراقب الإداري للمباراة أو البطولتة .

(8/39) شهادة للحكام المشاركين من قبل اللجنة أو المكتب تتضمن (عدم المخالفة لما ورد في المادة (51) من هذه اللائحة) .

الفصل السادس (الأحكام العامة)

مادة (40):

لا يحق للحكام غير المعتمدين رسمياً في الاشتراك في تحكيم مباريات رسمية أو غيرها إلا بموافقة اللجنة والجهة المختصة.

مادة (41):

لا يجوز للحكم المشاركة في إدارة أي مباراة أو بطولة خارج المملكة إلا بإذن من الجهة المختصة.

مادة (42):

لا يجوز للحكم المشاركة في إدارة أي مباراة أو بطولة داخل المملكة إلا بتكليف رسمي من اللجنة

مادة (43) :

للجنة الحق في إقامة دورات للحكام بجميع مستوياتها على نفقته بعد التنسيق مع المعهد وأي دورة لا يتم التنسيق بشأنها والإشراف عليها من قبل المعهد لن يتم اعتمادها.

مادة (44):

يقوم اللجنة بتكليف الحكام المستجدين بالتحكيم بعد اعتمادهم رسمياً من وزير الرياضة

مادة (45):

يحق للحكم أن يجمع بين كونه لاعبا غير منتسب لأي نادي وحكما على أن لا يكون ذلك في نفس البطولة المكلف فيها حكما.

مادة (46):

قبل بداية كل موسم رياضي تقوم اللجنة بالآتي:

(1/46) تشيبت درجات الحكام وتزويد الجهة المختصة والمكاتب والمعهد بأسماء الحكام المعتمدين مستوفاة للبيانات التالية:

(1) اسم الحكم رباعي . (2) درجة الحكم . (3) مكان إقامة الحكم . (4) تاريخ الاعتماد . (5) وسيلة اتصال بالحكم . (6) رقم السجل المدني وتاريخ الميلاد .

(2/46) لا يجوز للاتحاد تعديل درجات الحكام بعد ترقيةهم إلا بعد صدور اعتمادهم رسمياً من وزير الرياضة باستثناء درجة الحكم المستجد.

مادة (47) :

يلتزم الحكم بإرتداء ملابس التحكيم الرسمية المحددة مع وضع الشارة المعتمدة من اللجنة .

مادة (48) :

في مباريات وبطولات المنطقة أو المحافظة يتم تكليف الحكام التابعين للمكتب أولاً وعند الحاجة لتكليف حكام آخرين يتم الاستعانة بحكام أقرب مكتب أو منطقة أو محافظة بعد موافقة الجهة المختصة بالاتحاد مع مراعاة كفاءة الحكم المكلف .

مادة (49) :

لا يحق للحكم المعتمد رسمياً أن يزاول اللعب منتسباً لأحد الأندية أو إداري بصفة رسمية في أحد الأندية أو عضوية مجلس إدارة اتحاد أوند وإذا ثبت ذلك يعاقب بالإيقاف من قبل الجهة المختصة ماعدا حكام السلة حتى الدرجة الثالثة فقط.

مادة (50) :

لا يحق للحكم المعتمد رسمياً في أي لعبة لدى الجهة المختصة الاعتذار عن التحكيم أثناء الموسم الرياضي لغرض التدريب أو اللعب أو إداري في أحد الأندية ولكن يجوز له ذلك بعد انتهاء الموسم الرياضي.

مادة (51) :

يحق للجنة المباريات والمسابقات والبطولات التي يقيمها على نفقته الخاصة على مستوى المنطقة أو المملكة أن يخفض عدد الحكام والمكافآت خلاف عن ما ورد في هذه اللائحة .

مادة (52) :

للجهة المختصة (لجنة الحكام) وحدها حق تفسير أحكام هذه اللائحة ولها الحق في اتخاذ مآثره مناسباً في كل مالم يرد له نص في هذه اللائحة .